S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/39
23 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٠٣ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء الأعمال الأخيرة التي استهدفت زعزعة الاستقرار في أنغولا، ولا سيما عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) للقرار ١١١٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وجهوده المتواصلة لاستعادة قدراته العسكرية. ويعتبر المجلس أن المعلومات التي قدمها اتحاد يونيتا إلى اللجنة المشتركة بتاريخ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ فيما يتعلق بقوام قواته المسلحة، ومد نطاق إدارة الدولة وأنشطة محطة إذاعة فورغان غير كاملة ولا جديرة بالثقة.

"ويشجب مجلس الأمن إساءة معاملة أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية في المناطق التي تخضع لسيطرة اتحاد يونيتا، بالإضافة إلى مضايقة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في ممارسة مهامهم. وتعتبر هذه الأعمال التي يقوم بها اتحاد يونيتا غير مقبولة ومخالفة لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يعرب المجلس عن تأييده التام للبيان المشترك الصادر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وممثلي الدول المراقبة الثلاث في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن زيادة حدة التوتر في الجزء الشمالي من البلد تنتشر بسرعة في المقاطعات الوسطى والجنوبية مع ما ينجم عن ذلك من آثار شديدة الخطورة على تنفيذ المهام المتبقية من عملية السلام، بما فيها المهام المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧). ويطلب المجلس إلى كلا الطرفين الامتناع عن أي استعمال للقوة، وفقا لالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا.

"ويطلب مجلس الأمن أيضا إلى كلا الطرفين مواصلة العمل مع اللجنة المشتركة عن كثب، ويطلب إلى اتحاد يونيتا، بوجه خاص، التعاون الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وكفالة حرية انتقال موظفيها وسلامتهم، وكذلك موظفي المنظمات الإنسانية الدولية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد اعتقاده أن عقد الاجتماع المنتظر منذ وقت طويل، داخل إقليم أنغولا، بين رئيس أنغولا وزعيم اتحاد يونيتا يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تخفيف حدة التوتر وفي عملية المصالحة الوطنية.

"ويحيط مجلس الأمن علما مع القلق بالتقارير الواردة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا التي تفيد بأن طائرات غير مأذون لها قد هبطت في الإقليم الخاضع لسيطرة اتحاد يونيتا. وفي هذا السياق، يطلب المجلس إلى جميع الدول أن تمتثل امتثالا تاما للفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد استعداده للنظر في فرض تدابير، من بينها التدابير المذكورة بالتحديد في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، ما لم يتخذ اتحاد يونيتا فورا خطوات محددة لا رجعة فيها للوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. وينبغي أن تشمل هذه الخطوات نزع سلاح جميع قواته، وتحويل محطة إذاعة فورغان التابعة له إلى مرفق إذاعي محايد والتعاون التام في عملية تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء أنغولا. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقيه على علم تام بتنفيذ تلك المهام وأن يقيّم تنفيذ اتحاد يونيتا لها في تقريره الذي سيقدم بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ وفقا للقرار ١١١٨ (١٩٩٧).

"وسيواصل مجلس الأمن رصد الحالة في أنغولا عن كثب وسيبقي المسألة قيد نظره".
